الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعـة أحمـد درايعيـة - ادرار

جامعة أحمد دراية - أدرار
UNIVERSITY OF AHMED DRAÏA - ADRAR

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:

المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير CAAID

وفي إطار مشروع البحث التكويني(PRFU) حول:

آليات تفعيل دراسات الجدوى بالأهداف للمشاريع الإنشائية لدعم التنمية المحلية بالجنوب الجزائري

وبالتنسيق مع:

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي

تنظم الملتقى الدولي حول:

مشاريع البنية التحتية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية المكانية ومتطلبات تطوير التجارة الخارجية المناطق الحدودية الجزائرية نموذجا

(حضوري وعن بعد) بجامعة أدرار يومي: 02/01 فبراير 2027



هيئات الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د/ بن اعمر محمد الامين - مدير جامعة أدرار

الإشراف العام:

أ.د/ مدياني محمد	**أ/ بوطالبي أمين**
عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	مدير المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير CAAID

- **رئيس الملتقى:** أ.د/ بن الدين امحمد – رئيس مشروع البحث التكويني PRFU- جامعة أدرار
- **منسق الملتقى:** أ. د/ مسعودي عبد الكريم: مدير مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي - جامعة أدرار
- **رئيس اللجنة العلمية:** أ.د/ لمطوش لطيفة- جامعة أدرار
- **رئيس اللجنة التنظيمية:** د/ بلبالي عبد السلام - جامعة ادرار

إشكالية الملتقى

تمثل مشاريع البنية التحتية أحد أهم هذه الآليات التنموية للدول، لما لها من أثر ايجابي على الاقتصادات سواء على المستوى الكلي من خلال رفع الدخل الوطني وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي وكذا الرفع من معدلات النمو، دعم الاستهلاك والقدرة الشرائية وخلق مناصب الشغل، أو من خلال رفع مردودية المؤسسات الموكل لها إحداث هذه المشاريع وتحقيق القيمة المضافة. لذلك حرصت الدول لا سيما الصناعية منها على الاستثمار في هذا النوع من المشاريع كونها أداة من أهم الأدوات الأساسية في تحريك العجلة الاقتصادية، فخصصت لها موارد مالية ضخمة واستخدمت فيها عديد التكنولوجيات والتقنيات الحديثة ما جعلها تحقق إيرادات مالية معتبرة.

ويجمع العديد من المنظرين الاقتصاديين على مستوى العالم، بأن تحرير التجارة الخارجية يعتبر حافزا قويا ومهما للنمو الاقتصادي، وزيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي غير أن هذا النشاط كثيرا ما اصطدم بعديد المعوقات التي تضعف من مساهمته الاقتصادية، ولعل من أهمها ضعف البنية التحتية المساعدة على تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية لا سيما الطرق السريعة والمطارات والسكك الحديدية وغيرها من مختلف الخدمات المرافقة، وضمن هذا الإطار تمثل مشاريع البنية التحتية – بالإضافة لدورها في دعم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي محليا- أحد اهم الآليات الداعمة لزيادة حركة التجارة الخارجية ورفع مستوى انفتاح الدول على العالم الخارجي، وكذا تنشيط الاستثمارات البينية، حيث أن قرار الشركات اليوم في اختيار مواقعها أضحى يقوم على سهولة الوصول إلى الطرق الجديدة، جيدة الصيانة، والمزودة بالمرافق الحيوية لضمان ممارسة أنشطة التجارة والتبادل التجاري والنقل بكفاءة وفاعلية.

وكغيرها من الدول النامية لا سيما النفطية عملت الجزائر على مواكبة التوجهات العالمية واستغلال الفرص التي يوفرها القطاع الإنشائي، خاصة مع الارتفاع في حجم الايرادات نتيجة ارتفاع أسعار الموارد الطاقوية منذ بداية الألفية الثالثة، وما تبع ذلك من انفتاح اقتصادي وتوسع للاستثمارات والإنشاءات (إسكان، شبكات توصيل طاقوية، طرقات وسكك حديدية، سدود ... وغيرها من المشاريع الهائلة)، غير أن هذه الزيادة في أعداد وأحجام المشاريع في فترة زمنية قصيرة لم تصل إلى مستوى التطلعات المنشودة مقارنة مع الامكانيات الهائلة، رغم النتائج الإيجابية المحققة والتي انعكست على تحسين بعض مؤشرات الأداء الكلي وتحسين مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات، فبالإضافة لظهور بعض المشاكل والانحرافات الإدارية كمشاكل تدني مستوى جودة المشاريع خاصة فيما يتعلق بالجوانب الفنية أو فيما يخص إدارة التكاليف والآجال التي عادة ما تتجاوز ما تم تخطيطه ودراسته وتحديده كأهداف مسطرة، لم يُراعَ في أولويات الكثير من المشاريع تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها محليا– بعد استغلالها_ من خلال دراسة جدواها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على التنمية لا سيما بالمناطق التي أنشات بها، بالإضافة إلى الاختيار الأمثل لمواقعها باستهداف المناطق المراد ترقيتها كالمناطق الحدودية التي تعتبر البوابة للولوج والانفتاح على الأسواق الخارجية.

الملتقى الدولي حول:

مشاريع البنية التحتية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية المكانية ومتطلبات تطوير التجارة الخارجية

المناطق الحدودية الجزائرية نموذجا

إشكالية الملتقى

لذلك تبدو الحاجة ملحة اليوم لتعزيز البنية التحتية بما يساهم في تشجيع المبادرات الذاتية الداعمة للتنمية المحلية مع تكثيف المبادرات الإقليمية الجديدة في البناء المشترك كمبادرة "الحزام والطريق"، التي تعد أحد أهم نماذج تعزيز التكامل الأفريقي القائمة على مبدأ الشراكة المتوازنة والنفع المتقاسم، والتي تتقاطع في مراميها وتتماشى في أهدافها مع مضمون الأجندة الإفريقية للتنمية 2063، لا سيما ما تصبو إليه القارة الأفريقية من تشييد لبنية تحتية قوية، ومترابطة وعالية الجودة، نابعة من ضرورة الدفع بالتوجه الاستراتيجي نحو الوحدة والاندماج القاري بما يضمن الاستجابة المثلى لحاجيات وأولويات الدول الإفريقية. فكان لزاما على الجزائر وفي إطار مساعيها لربط البنى التحتية الوطنية مع دول الجوار والعمق الإفريقي أن تشدد على مقاصد تقوية الترابطية التي قامت من أجلها المبادرة ولتضاف إلى عديد المشاريع الهيكلية ذات البعد الإقليمي التي بادرت إليها كمشروع الطريق العابر للصحراء، مشروع شبكة الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء لتطوير الاقتصاد الرقمي الإقليمي في منطقة الساحل، فضلا عن مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر وصولا إلى أوروبا، ومشروع تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية عبر التراب الوطني والتي يمكن أن تمتد إلى دول الجوار من مختلف المناطق الحدودية، وكلها مبادرات من شأنها تعزيز التكامل الاقليمي والرفع من مستوى التبادلات التجارية.

فالتكامل البيني الأفريقي بحاجة اليوم إلى إنشاء عديد المشاريع بغرض تعزيز الترابط بين البنى التحتية الإفريقية، حيث يرجع ضعف هذا التكامل في جزء كبير منه إلى ضعف الجوانب الأساسية للوجستيات مثل تشييد السكك الحديدية، وإنشاء الموانئ والمطارات، وفتح خطوط جديدة للنقل والشحن برا وبحرا وجوا، حيث تشير بعض التقديرات الحكومية أن ضعف البنية التحتية في القارة الأفريقية لا يزال ينتقص من مستويات النمو ما نسبته 2 بالمئة، كما أنه لا يزال يقلل الإنتاجية بنسبة تقدر بحوالي 40 بالمئة".

لذلك تبرز ضرورة التفكير في الآليات الكفيلة بترتيب الأولويات في اختيار مشاريع البنية التحتية بما يراعي تلبية حاجات التنمية المحلية ذات الأولوية لا سيما بالمناطق المراد دعمها كالمناطق النائية بالجنوب والمناطق الحدودية من خلال تقييم جدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما تأخذ في الاعتبار معالجة اختناقات البنية التحتية بهدف تنشيط التبادل وتعزيز التكامل الإقليمي مع تبني نظام حوكمة فعال يساعد على تحسين الأداء وضبط ومراقبة المشاريع كما يتيح إطار ا تنظيميا لإدارة هاته المشاريع من خلال الخطط، العمليات، السياسات، القواعد والأنظمة التي يمكن استخدامها في إدارة المشروع خلال كل مراحل دورة حياته مما يسمح بتسليم المشاريع في الآجال المحددة وبالموازنات المعتمدة.

وفي ضوء ما تقدم فإن إشكالية الملتقى مبلورة في بحث كيفية تبني رؤية استراتيجية لكيفية تحسين جدوى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية أخذا في الاعتبار أولويات التنمية المكانية وبالشكل الذي يجعلها تساهم في تنشيط التبادل والشراكة الأجنبية؟

الملتقى الدولي حول:

مشاريع البنية التحتية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية المكانية ومتطلبات تطوير التجارة الخارجية

المناطق الحدودية الجزائرية نموذجا

أهـداف الملتـقى

يسعى القائمون على الملتقى من جامعة أدرار ومن المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير (CAAID) لجمع الخبراء، الباحثين والمختصين (الأكاديميين والمهنيين) من داخل الجزائر ومن خارجها للبحث والإثراء وتبادل التجارب والخبرات لتحقيق الأهداف التالية:

_ تقديم مختلف المقاربات النظرية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ودراسة جدواها على التنمية المحلية والوطنية.

_ إبراز أهمية مشاريع البنية التحتية في حفز النمو الاقتصادي وبعث التنمية المكانية لا سيما بالمناطق النائية والمناطق الحدودية.

_ إبراز أوجه العلاقة بين الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطوير التجارة الخارجية.

_ التحليل والتقييم الجاد لواقع اعتماد دراسة جدوى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ...وغيرها) والمرتكزة على الأهداف بعيدة المدى لدعم التنمية المكانية وترقية التجارة الخارجية.

_ الوقوف على واقع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بالمناطق الحدودية الجزائرية ومنافذ العبور وإبراز أهم تحدياته وآفاقه المستقبلية.

_ البحث في السبل الكفيلة بتبني نظام حوكمة فعال لاختيار وإدارة مشاريع البنية التحتية بما من شأنه التأثير إيجابا على التنمية المكانية وترقية التبادل والشراكة الأجنبية.

_ عرض وتقييم مختلف التجارب الوطنية، الإقليمية والدولية لدعم وترقية الاستثمار في مشاريع البنية التحتية ودراسات الجدوى لها لتحقيق الأهداف التنموية المحلية، تطوير التبادل البيني وتعزيز التكامل الاقليمي.

محـــاور الملتـقى

* المحور الأول: التأصيل النظري للاستثمار في مشاريع البنية التحتية.
* المحول الثاني: الأبعاد التنموية المكانية والإقليمية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية....وغيرها) للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، ودورها في ترقية الصادرات وتطوير التجارة الخارجية.
* المحور الثالث: الجوانب القانونية والتنظيمية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية؛
* المحور الرابع: مقومات حوكمة مشاريع البنية التحتية وتحدياتها المكانية والاقليمية؛
* المحور الخامس: تقييم واقع دراسات جدوى الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الجنوبية والمناطق الحدودية بالجزائر؛
* المحور السادس: المقاولاتية الشبابية والاستثمار في مشاريع البنية التحتية
* المحور السابع: الإدارة الذكية والمستدامة لأنظمـــة البنيـــة التحتيـــة وأهميتها في تنشيط الحركية الاقتصادية المحلية وتعزيز التبادل البيني.
* المحور الثامـن: آفاق ترقية الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لدعم التنمية المكانية، تنشيط التجارة الخارجية وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي مع عرض لتجارب وطنية ودولية.

الملتقى الـدولي حول:

مشاريع البنية التحتية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية المكانية ومتطلبات تطوير التجارة الخارجية

المناطق الحدودية الجزائرية نموذجا

شـــروط المشـــاركـــة في الملتقـــى

يجب أن تتوفر في الأبحاث المقدمة للملتقى الشروط التالية:

- أن يكون البحث مستوفيا لشروط النشر العلمية المتعارف عليها في الملتقيات العلمية المحكمة.
- أن لا يكون قد سبق نشره في مجلة علمية محكمة، أو تم عرضة في فعاليات ملتقى آخر.
- يكتب البحث على ورق حجم (A4) وبخط (Simplified Arabic)، مقياس (14) للبحوث باللغة العربية، وبخط (Times New Roman) مقياس (12) للبحوث باللغتين الفرنسية والانجليزية وبمسافة (1سم) بين الأسطر، مع حدود للصفحات بـ(3سم) لكل حواف الورقة.
- يكون حجم الخط في الجداول للبحوث العربية بحجم (12)، وللبحوث باللغات الأخرى بحجم (10).
- يرفق البحث في صفحته الأولى بمعلومات الباحث: إسم الباحث، رتبته العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، عنوانه الالكتروني، رقم الهاتف، عنوان البحث والمحور الذي ينتمي إليه.
- لغات البحث هي العربية أو الانجليزية، أو الفرنسية، حيث يبتدئ الباحث بملخصين الأول بلغة البحث والآخر بلغة مغايرة، بحجم خط (12) للعربية، و(11) للغة الأجنبية، على أن لا يتجاوز عدد كلمات كل منهما الـ (200) كلمة.
- يتم إدراج الملاحق وقائمة المراجع والفهارس في آخر البحث، كما تدرج التهميشات بطريقة آلية أسفل الصفحات (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة، وبمقياس خط (10) للكتابة بالعربية ومقياس(09) للكتابة باللغة الأجنبية.
- لا يتجاوز عدد صفحات البحث(16) صفحة بما فيها صفحة المعلومات الخاصة بالباحث، وصفحات المراجع والملاحق.
- لا تقبل الأوراق البحثية التي بها أكثر من مشاركين اثنين(02)، مع ضرورة تحديد المشارك الذي سيتدخل في الملتقى في حالة المشاركة الثنائية.

نشر الأوراق البحثية

سيتم تحكيم جميع الأوراق البحثية التي ستقدم للملتقى، وسيتم نشرها بعد ضبطها من قبل أصحابها في أعداد خاصة من مجلة:
التكامل الاقتصادي - الصادرة عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي بجامعة أدرار، أو في كتاب يحمل ترقيما دوليا (ISBN)

رسوم المشاركة في الملتقى

1/ المشاركون من خارج الجزائر

فئة المشارك	رسوم المشاركة	تشمل
الأساتذة والباحثون (المشاركة حضوريا)	100 يورو	تشمل: شهادة المشاركة، برنامج مختوم، حقيبة المؤتمر، النشر في مجلة التكامل الاقتصادي المصنفة، أو في كتاب يحمل ترقيما دوليا مع الاستفادة من رابط النشر، الإقامة لمدة ثلاث ليال، وجبات الإطعام واستراحات القهوة بالإضافة إلى الجولات السياحية
الأساتذة والباحثون وطلبة الدكتوراه (المشاركة عن بعد)	50 يورو	تشمل: شهادة المشاركة، برنامج مختوم، النشر في مجلة التكامل الاقتصادي المصنفة، أو في كتاب يحمل ترقيما دوليا مع الاستفادة من رابط النشر.

شـــروط المشـــاركـــة في الملتقـــى

رسوم المشاركة في الملتقى

2/ المشاركون من داخل الجزائر

فئة المشارك	رسوم المشاركة	تشمل
الأساتذة والباحثون من مختلف جامعات الجزائر (المشاركة حضوريا)	12000 دج	تشمل: شهادة المشاركة، برنامج مختوم، حقيبة المؤتمر، النشر في مجلة التكامل الاقتصادي المصنفة، أو في كتاب يحمل ترقيما دوليا مع الاستفادة من رابط النشر، الإقامة لمدة ثلاث ليال، وجبات الإطعام واستراحات القهوة بالإضافة إلى الجولات السياحية
الأساتذة والباحثون من مختلف جامعات الجزائر (المشاركة عن بعد)	6000 دج	تشمل: شهادة المشاركة، برنامج مختوم، النشر في مجلة التكامل الاقتصادي المصنفة، أو في كتاب يحمل ترقيما دوليا مع الاستفادة من رابط النشر.
الأساتذة من جامعة أدرار (المشاركة حضوريا)	5000 دج	
طلبة الدكتوراه من مختلف جامعات الجزائر (المشاركة عن بعد)	3000 دج	
طلبة الدكتوراه من جامعة أدرار المشاركة حضوريا أو عن بعد)	2000 دج	

مواعيد هـــامـــة:

- آخر أجل لإستلام النص الكامل للورقة هو: يوم 2027/01/02
- آخر أجل لإبلاغ المشاركين بالقرار النهائي للجنة العلمية: يوم 2027/01/15
- تاريخ انعقاد الملتقى: 01-02 فبراير 2027

معلـومـات التـواصل:

ترسل جميع الأوراق العلمية المحررة بالعربية، الفرنسية أو الإنجليزية بصيغة وورد WORD حصريا عبر ملأ الاستمارة الالكترونية وذلك بالولوج إلى الرابط المختصر التالي:

https://forms.gle/fkKYAKtSLeT6jLXV6

أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة QR التالي:

للاستفسار أو متابعة المستجدات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

Infras_Projects@univ-adrar.edu.dz

أو عبر تطبيق واتساب (WhatsApp) على الرقمين:

+213-666-49-00-71 | +213-663-03-60-04

كما يمكن زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر على العنوان التالي:

https://Infrasproj.univ-adrar.edu.dz